

جامعة بغداد			
المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية			أسم الكلية / المعهد
قسم الدراسات المحاسبية / محاسبة قانونية			القسم
احمد عبد الامير			أسم الباحث
أ.م.د. علي محمد نجيل المعموري			أسم المشرف
			الأيمل
أستاذ	أستاذ مساعد	مدرس	مدرس مساعد
	√ دكتوراه		ماجستير
دور المدقق في تقييم تأثير التحريفات المكتشفة في القوائم المالية وفق معيار الانتوساي ١٤٥٠ وانعكاسه على اجراءات الادارة بحث تطبيقي في الشركة العامة لتصنيع الحبوب			عنوان البحث
			السنة
			اللغة
<p>كثيرا ما يواجه المدققون تساؤلات ومشاكل في تقييمهم للتحريفات التي تم اكتشافها عند تدقيق القوائم المالية او بعد اصدار التقرير، من حيث مدى كونها جوهرية أو غير جوهرية ومن ثم ضرورة طلب التعديلات</p> <p>ومتابعتها مع الادارة والتي يظن المدقق انها ضرورية لعدالة القوائم المالية . اكتسب البحث اهميته من خلال قيامه بتسليط الضوء على الآلية والدور الذي يمارسه المدقق في تقييم التحريفات التي تعرف عليها في اثناء عملية التدقيق او بعد اصدار التقرير، سواء في المبالغ أو البنود أو العرض والافصاح وفقا لمعيار تدقيق الانتوساي (١٤٥٠) والآلية التي تجري بها عملية التقييم ومدى تأثير التحريفات المقيمة على عدالة القوائم المالية واجراءات الادارة في ضوء هذه التقييمات. وبذلك فان هذا البحث يهدف الى دراسة التحريفات في القوائم المالية المكتشفة وغير المصححة أو غير المقيمة على انها جوهرية ومدى كونها جوهرية او غير جوهرية وفقا لامس التقييم التي اشار اليها معيار تدقيق الانتوساي الدولي (١٤٥٠) ، وكذلك يهدف البحث الى اعداد تقرير عن أثر التحريفات الجوهرية وغير المصححة على القوائم المالية وعدالتها واعداد الاجراءات التي على الادارة الخلاها في ضل هذه التقييمات. يستند هذا البحث على فرضية مفادها ان تجميع وتقييم التحريفات المكتشفة من خلال تطبيق معيار تدقيق</p>			الخلاصة

<p>الانتوساي (١٤٥٠) يساهم في تحديد التحريفات الجوهرية في المبالغ والبنود والعرض والافصاح عن النظام</p> <p>المحاسبي الموحد والقواعد المحاسبية مما يساعد الإدارة في اعداد قوائم مالية عانلة وحقيقة تحقق اهداف</p> <p>المستخدمين. توصل البحث الى مجموعة استنتاجات ، اهمها وجود خصوصية في نشاط الشركة العامة لتصنيع الحبوب وبالتحديد فيما يتعلق باستلامها مبالغ دعم من وزارة المالية اقل من مقدار الخسارة المتحققة نتيجة الالتزام بقرارات الدولة ، وجود تعثر في سياسة الشركة التوسعية والتطويرية ، وجود تحريفات جوهرية في الاعتراف بالإيراد وتقييم مخزون اخر المدة وكلف الانتاج ، وخلص البحث إلى عدة توصيات اهمها اخذ خصوصية نشاط الشركة</p> <p>لمادة النظر في سياسة الشركة التوسعية بما يواكب زيادة عمليات الطحن ضرورة معالجة التحريفات في القوائم المالية وخصوصا مايتعلق بالاعتراف بالايراد وتقييم المخزون وكلف الانتاج</p>

جامعة بغداد			
المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية			أسم الكلية / المعهد
قسم الدراسات المحاسبية / محاسبة قانونية			القسم
اسامة طارق عباس			أسم الباحث
أ.م.د.وفاء عبد الامير			أسم المشرف
			الأيمل
أستاذ	أستاذ مساعد	مدرس	مدرس مساعد
	√ دكتوراه		ماجستير
اطار مقترح لتقرير الادارة وفق معايير مبادرة التقارير العالمية (GRI) ودور المدقق في الافصاح عنها بحث تطبيقي في الشركة العامة للاسمنت العراقية			عنوان البحث
			السنة
			٢٠٢٠
			اللغة
			العربية

تؤسس معايير المبادرة العالمية للتقارير (GRI) لغةً مشتركة للوحدات الاقتصادية وأصحاب المصلحة، حيث يمكن من خلالها التواصل بشأن الآثار الاقتصادية والبيئية والاجتماعية وفهمها. وقد صممت هذه المعايير لتعزيز جودة المعلومات المتعلقة بهذه الآثار وقابليتها للمقارنة على الصعيد العالمي، مما يتيح مزيداً من الشفافية والمساءلة لتلك الوحدات.

ولقد صممت معايير المبادرة العالمية للتقارير (GRI) كمجموعة من المعايير المترابطة. وجرى تطويرها بصفة أساسية ليجري استخدامها في مساعدة تلك الوحدات في إعداد تقارير الإدارة في ضوء الاستدامة.

ويعد تقرير الإدارة من التقارير المهمة التي تتضمن معلومات مالية وأخرى غير مالية حول أداء الوحدات الاقتصادية ويعكس تقرير الإدارة معلومات حول القضايا البيئية والاجتماعية والاقتصادية والتي تعتبر الركائز الأساسية للتنمية المستدامة.

وفي ظل التوجهات الحديثة لمهنة التدقيق والدور الذي يلعبه المدقق الخارجي في التحقق من مدى صحة وسلامة المعلومات المعروضة في تقرير الإدارة ومدى الالتزام بتطبيق معايير مبادرة التقارير العالمية (GRI) على تقرير الإدارة يبرز دوراً للمدقق في التحقق من مدى الالتزام بتطبيق معايير مبادرة التقارير العالمية وسلامة الإفصاح في تقرير الإدارة في ضوءها.

ولاهمية هذه المشكلة فقد أختير هذا الموضوع في محاولة لوضع حلول لها، إذ يرى الباحث إنه في البيئة العراقية وعلى الرغم من اصدار قاعدة الإفصاح المحلية رقم (٦) الصادرة عن مجلس المعايير المحاسبية والرقابية في جمهورية العراق عام ١٩٩٥، إلا إنه لم يتم تعديل نموذج تقرير الإدارة المرفق فيها لتعزيز الإفصاحات عن المساهمات الإيجابية والسلبية في الجوانب الاقتصادية والبيئية والاجتماعية والحاكمية المؤسسية، لذا فإن تقارير الإدارة للوحدات الاقتصادية بشكل عام وعينة البحث بشكل خاص لم تلبى حاجة المستخدمين ولم تساعد في تحقيق المسائلة فضلاً

عن عدم تحقيق الإفصاح الكافي عن اهداف التنمية المستدامة.

جامعة بغداد			
المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية			أسم الكلية / المعهد
قسم الدراسات المحاسبية / محاسبة قانونية			القسم
امال حميد رشيد			أسم الباحث
أ.د.سالم عواد هادي / أ.د.بيداء ستار لفته			أسم المشرف
			الأيمل
أستاذ	أستاذ مساعد	مدرس	مدرس مساعد
	دكتوراه ✓		ماجستير
تدقيق اداء الانشطة الاستراتيجية الوطنية للتخفيف من الفقر وانعكاسه على اهداف التنمية المستدامة بحث تطبيقي في وزارة العمل والشؤون الاجتماعية			عنوان البحث
			السنة
			اللغة
هدف البحث الى دراسة انعكاس تدقيق اداء أنشطة الاستراتيجية الوطنية للتخفيف من الفقر باستخدام دليل البرامج والسياسات المعد من لدن ديوان الرقابة المالية الاتحادي بالتعاون مع محكمة التدقيق الهولندية على اهداف التنمية المستدامة وبالأخص الهدف الأول القضاء على الفقر، وكانت مشكلة البحث متمثلة بـ ان الوزارة المبحوثة تعاني من قصور وضعف في تنفيذ أنشطة الاستراتيجية الوطنية للتخفيف من الفقر وانعكاس تدقيق ادائها على اهداف التنمية المستدامة، وتمثل ميدان البحث في وزارة العمل والشؤون الاجتماعية ولل سنوات (٢٠١٦-٢٠١٠) اذ ان مدة تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للتخفيف من الفقر (٢٠١٠-٢٠١٤) وبسبب تأخر ورود التخصيصات لها فبدأ تنفيذ الاستراتيجية من (٢٠١٢-٢٠١٦)، اعتمد المنهج الوصفي التحليلي في تفسير هذه الظاهرة، واستخدام البرنامج الاحصائي الجاهز (spss ver ١٠) في احتساب النسب المنوية ومعادلة الانحدار الخطي البسيط واختبار F ومعامل التحديد R			الخلاصة

جامعة بغداد			
المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية			أسم الكلية / المعهد
قسم الدراسات المحاسبية / محاسبة قانونية			القسم
ايهاب عبد الوهاب			أسم الباحث
أ.د. فيحاء عبد الله يعقوب			أسم المشرف
			الأيمل
أستاذ	أستاذ مساعد	مدرس	مدرس مساعد
	دكتوراه ✓		ماجستير
تبني معايير الإبلاغ المالي الدولية للمحاسبة عن الاستثمارات وانعكاسه على عدالة القوائم المالية (بحث تطبيقي في شركة التأمين العراقية)			عنوان البحث
			السنة ٢٠٢٠
			اللغة العربية
تعد الاستثمارات، المتمثلة بالأسهم والسندات والقروض والودائع لأجل والممتلكات الاستثمارية من أهم بنود القوائم المالية للشركات بشكل عام، وللمؤسسات المالية مثل المصارف وشركات التأمين بشكل خاص، لما تمثله من أهمية وتأثير على نتيجة نشاطها ومركزها المالي، وإن تبني معايير الإبلاغ المالي الدولية للمحاسبة عن تلك الاستثمارات من قبل الشركات في العراق، بدلا عن النظام المحاسبي الموحد أو القواعد المحاسبية المحلية، سوف ينعكس على عدالة قوائمها المالية وبالتالي على قرارات مستخدمي تلك القوائم.			الخلاصة
يهدف البحث الى بيان المعالجات المحاسبية اللازمة لتبني معايير الإبلاغ المالية الدولية			
وإنعكاس ذلك على عدالة تلك القوائم المالية المعدة وفقا للمعايير الدولية. ولتحقيق اهداف البحث قام الباحث بإعداد مجموعة من المعالجات المحاسبية وفقا لمعايير الإبلاغ المالي الدولية والتي تعد نقطة البداية في تبني تلك المعايير، مع بيان تسميات الحسابات والاختلافات في القيم لتلك الاستثمارات، والفروقات التي ستظهر ضمن القوائم المالية أو قوائم			
مالية جديدة مطلوبة وفقا للمعايير الدولية، استنادا لآخر التغييرات التي تمت على تلك المعايير من قبل المنظمات الراعية لمهنة المحاسبة في العالم.			

جامعة بغداد			
المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية			أسم الكلية / المعهد
قسم الدراسات المحاسبية / محاسبة قانونية			القسم
ثائر كامل حميد			أسم الباحث
أ.م.د. وفاء عبد الامير			أسم المشرف
			الأيمل
أستاذ	أستاذ مساعد	مدرس	مدرس مساعد
	√ دكتوراه		ماجستير
تأثير جودة الارباح باستخدام نموذج الاستدامة في استمرارية الشركة (بحث تطبيقي في عينة من المصارف التجارية المدرجة في سوق العراق للاوراق المالية)			عنوان البحث
			السنة
			اللغة
			الخلاصة
<p>تزايد الاهتمام بجودة الأرباح المحاسبية في الآونة الاخيرة من المؤسسات المهنية والاكاديمية، لاسيما بعد الانهيارات والازمات المالية والاقتصادية التي حدثت في الاسواق المالية العالمية ، إذ ترتبط جودة الارباح المحاسبية بجودة الابلاغ المالي والتي يمكن عد البيانات المالية عالية الجودة عندما تعكس الأرباح المبلغ عنها الأحداث الاقتصادية الأساسية بدقة وتمكن المستخدمين من اتخاذ القرارات المالية بشكل أفضل ، أن جودة الأرباح يجب أن تتوافق مع الغرض الأساسي من إعداد التقارير المالية مما يوفر ملاءمة وموثوقية</p> <p>لمستخدمي القوائم المالية . يهدف البحث إلى قياس مدى تأثير جودة الارباح المحاسبية (استمرارية الارباح و القدرة التنبؤية) في استمرارية الشركة لعينة من المصارف التجارية الخاصة المدرجة في سوق العراق للاوراق المالية . وشملت عينة البحث (١٥) مصرفاً من المصارف التجارية المدرجة والمستمرة في اصدار قوائمها المالية للفترة من ، اعتمد البحث على ثلاثة نماذج رئيسة للقياس وعلى اربع خطوات ، الخطوة الأولى قياس استمرارية الأرباح (جودة الارباح المحاسبية باعتماد نموذج الاستدامة (Kamarudin and 2014 , Ismail) ، في حين شملت الخطوة الثانية قياس القدرة التنبؤية للارباح المحاسبية ذلك من خلال اشتقاق</p>			

<p>الجذر التربيعي لتباين خطأ التقدير من الانموذج الأول استمرارية الأرباح (جودة الارباح المحاسبية) (٢٠١٨-٢٠٠٩) با اعتماد انموذج (Francis et al. ٢٠٠٤) وتضمنت الخطوة الثالثة قياس التنبؤ بالفشل المالي واستمرارية الشركة بالاعتماد على النموذج (Sherro ١٩٨٧)، فيما انصبت الخطوة الرابعة على قياس مدى تأثير جودة الارباح المحاسبية (استمرارية الارباح) و (القدرة التنبؤية للارباح المحاسبية) بوصفهما متغير مستقل في المتغير التابع الرئيس والمتمثل باستمرارية الشركة والتنبؤ بالفشل المالي (Z-Sherod) وذلك باستخدام اسلوب تحليل الانحدار الخطي البسيط</p>	
---	--

جامعة بغداد			
المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية			أسم الكلية / المعهد
قسم الدراسات المحاسبية / محاسبة قانونية			القسم
حسن محمد فريد			أسم الباحث
أ.د.فيحاء عبد الله يعقوب			أسم المشرف
			الأيمل
أستاذ	أستاذ مساعد	مدرس	مدرس مساعد
	دكتوراه ✓		ماجستير
التمثيل الصادق للمعلومات المحاسبية في ظل المعيار الدولي (IFRS - 15) الإيراد من العقود مع العملاء وتأثيره في ترشيد قرارات الاستثمار			عنوان البحث
بحث تطبيقي في الشركات المساهمة المختلطة المتعاملة في سوق العراق للأوراق المالية			
			السنة ٢٠٢٠
			اللغة العربية

تعد الشركات المساهمة المختلطة المتعاملة في سوق العراق للأوراق المالية استثماراً مشتركاً بين الدولة والقطاع الخاص، والتي يمكن أن تكون احد الركائز الرئيسية للبنية الاقتصادية للبلد، لما تشكله من اهمية في جوانب دعم مشاريع الشركات العامة واستيعاب وتشغيل الايدي العاملة، فضلاً عن رفع الطاقة الانتاجية وصولاً الى الرخاء الاقتصادي، إن الإيرادات التي تحققها هذه الشركات من الممكن أن تؤثر على اسعار تداول أسهمها داخل السوق وخارجه، عن طريق تأثيرها في المستثمرين من خلال رغبتهم بالحصول على معلومات محاسبية تتسم بالتمثيل الصادق، ومستندة لمعايير محاسبية دولية ذات نوعية عالية، تساعدهم في ترشيد قراراتهم الاستثمارية.

إذ شهدت هذه الشركات تذبذباً كبيراً في نتيجة نشاطها أثر سلباً على سعر تداول أسهمها على وفق المسوحات الأولية لنشرات سوق العراق للأوراق المالية للفترة من ٢٠١٤ ولغاية ٢٠١٨، نتيجة التحول والتغير في الرؤيا الاقتصادية محلياً من جهة، والانفتاح الاقتصادي على دول العالم من جهة اخرى، كذلك تأثير الإفصاح المحاسبي عن مركزها المالي وقياس نتيجة نشاطها، وفقاً لتأثير شروط القواعد والمعايير المحاسبية المحلية والدولية، التي لها أثراً بالغاً في التطبيقات العملية وما يتضمنه الإطار المفاهيمي للمحاسبة عنها، لذلك فأن مشكلة البحث تتلخص في أن العرض والإفصاح المحاسبي عن الإيرادات المعمول بها في الشركات المساهمة المختلطة لا يؤدي الى تحقيق تمثيل صادق ولا يؤدي الى ترشيد القرارات الاستثمارية.

يهدف هذا البحث الى تكييف موضوع الإيرادات في النظام المحاسبي الموحد المطبق في البنية العراقية مع متطلبات تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي (١٥) الإيراد من العقود مع العملاء، لتحقيق خاصية التمثيل الصادق للمعلومات المحاسبية ضمن القوائم المالية للشركات المساهمة المختلطة المتعاملة في سوق العراق للأوراق المالية، على وفق متطلبات تطبيق المعيار الذي يؤدي الى ترشيد قرارات الاستثمار. واستند البحث الى فرضيتين مفادهما أن تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي (١٥)، سوف يؤدي الى تحقق خاصية التمثيل الصادق للمعلومات المحاسبية ويؤدي ايضاً الى ترشيد قرارات الاستثمار، وقد تم اثبات فرضيتي البحث، والتوصل الى مجموعة

<p>من الاستنتاجات اهمها ان المبادئ المحاسبية التي اعتمدها النظام المحاسبي الموحد المطبق في العراق لا تتناسب مع متطلبات تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي (١٥) الايراد من العقود مع العملاء. وان تطبيقه يؤدي الى تحقيق خاصية التمثيل الصادق للمعلومات المحاسبية ينعكس ايجاباً على القوائم المالية الخاصة بالشركات المساهمة المختلطة المتعاملة في سوق العراق للأوراق المالية، وبدوره يؤدي الى ترشيد قرارات الاستثمار. وبناءً على الاستنتاجات تم التوصل الى مجموعة من التوصيات اهمها العمل على تعديل النظام المحاسبي الموحد بما يتوافق مع متطلبات المبادئ المحاسبية الواردة ضمن الإطار المفاهيمي للمحاسبة لسنة ٢٠١٨، ومعيار الإبلاغ المالي الدولي (١٥) الايراد من العقود مع العملاء، وأن الحصول على معلومات محاسبية تتمتع بدرجة عالية من التمثيل الصادق تعد من العوامل المهمة في ترشيد القرارات الاستثمارية.</p>

جامعة بغداد			
المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية			أسم الكلية / المعهد
قسم الدراسات المحاسبية / محاسبة قانونية			القسم
حسين عبد المهدي			أسم الباحث
أ.م.د. صبيحة برزان العبيدي			أسم المشرف
			الأيمل
أستاذ	أستاذ مساعد	مدرس	الدرجة العلمية
	دكتوراه ✓		ماجستير
تدقيق اداء المنظمات غير الهادفة للربح ودوره في تحقيق الاستدامة المالية بحث تطبيقي في اللجنة الاولمبية الوطنية العراقية			عنوان البحث
			السنة
			٢٠٢٠

اللغة	العربية
الخلاصة	<p>يعد البحث في تدقيق الأداء على وفق أبعاد الإستدامة المالية في ظل ندرة الموارد والتحويلات الاقتصادية والاجتماعية في بيئة الأعمال أمراً في غاية الأهمية في المنظمات غير الهادفة للربح في تحقيق الأهداف وتصحيح المسار ومعالجة الانحرافات فيها ، وتقديم العون لها في تحسين مخرجات العمليات والأجراءات المرتبطة بها وقدرتها على الوفاء بالتزاماتها الحالية والمستقبلية وبما ينعكس بصورة إيجابية على تلك المنظمات وعموم المجتمع يهدف البحث الى تقديم إطار نظري عن مفهوم الإستدامة المالية وعلاقتها وارتباطها مع تدقيق الأداء من خلال أبعادها ومؤشراتها ، وسعى البحث الى التركيز على العلاقة بين التزام اللجنة الأولمبية (IPSASB) ومعايير ومؤشرات تقويم الأداء الصادرة عن ديوان الرقابة المالية الاتحادي في العراق والقوانين والتعليمات النافذة مؤشرات الإستدامة المالية بهدف تحسين الأداء وتحقيق الاستدامة المالية .</p> <p>الوطنية العراقية عينة البحث بمؤشرات الإستدامة المالية ومؤشرات تقويم الأداء وبما يحقق الإستدامة المالية فيها . كما سعى البحث إلى إعداد برنامج تدقيق أداء مقترح خاص باللجنة الأولمبية الوطنية العراقية يستند على أبعاد الإستدامة المالية في ضوء ما جاءت به معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام (IPSASB) ومعايير مؤشرات تقويم الاداء الصادرة عن ديوان الرقابة المالية الاتحادي في العراق والقوانين والتعليمات النافذه</p>

جامعة بغداد			
أسم الكلية / المعهد	المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية		
القسم	قسم الدراسات المحاسبية / محاسبة قانونية		
أسم الباحث	رجاء علي عبد		
أسم المشرف	أ.د.صبيحة برزان العبيدي		
الأيمل			
الدرجة العلمية	مدرس مساعد	مدرس	أستاذ مساعد
	ماجستير		√ دكتوراه
عنوان البحث	اجراءات تدقيق الانشطة المصرفية في ظل تفشي جائحة (COVID-19) على وفق معايير التدقيق الدولية (بحث تطبيقي على عينة من المصارف المدرجة في سوق		

العراق للاوراق المالية)	
٢٠٢٠	السنة
العربية	اللغة
<p>١٠٠٪ / ٢٣٣/١١ لقد أدت جائحة (COVID-١٩) الى حدوث هبوط اقتصادي على مستوى العالم ، وخلل في الاستقرار المالي العالمي اضافة الى انخفاض السيولة المالية والذي أثر في القطاعات ومؤسسات الاعمال المختلفة والقطاع المصرفي من القطاعات التي تأثرت بهذه الجائحة وتكمن مشكلة البحث في تأثير جائحة (١٩- COVID على القطاع المصرفي العراقي والتي تمثلت في انخفاض الايرادات المتأتية من الانشطة والخدمات التي تؤديها ، إذ أدت هذه الجائحة الى انخفاض حجم الاستثمارات في بعض المصارف ، وعزوف الافراد والشركات عن ايداع الأموال في المصارف لعدم التأكد مما هو اتي ، والذي اثر في المؤشرات المصرفية التي انعكست على استمرارية المصارف ومن خلال ذلك تبرز بعض التساؤلات والتي من أهمها ماهي الإجراءات الواجب اتخاذها من قبل المدقق الخارجي في تدقيق المصارف عينة البحث على وفق معيار التدقيق الدولي (٥٧٠) وهل تم تحديد الاحداث اللاحقة الجوهرية التي تتعلق بالجائحة وماهي اجراءات المدقق في ظل تفشي الجائحة وعلى وفق معيار التدقيق الدولي (٥٦٠) الاحداث اللاحقة للميزانية . وما هو تأثير الجائحة في مؤشرات الاداء المصرفي وتأثيرها في رأي المدقق . وما هو تأثير الجائحة في الاستقرار المالي والسلامة المالية للمصارف عينة البحث . ولأهمية هذه المشكلة أستند البحث الى فرضية رئيسية مفادها ان تفشي جائحة (COVID-١٩) يؤثر في الاداء المصرفي وينعكس على الاجراءات التدقيقية على وفق معايير التدقيق الدولية (٥٦٠,٥٧٠) ويهدف البحث الى بيان عرض تأثير الجائحة على الاداء في القطاع المصرفي وما يتبعه من انعكاسات على فرض الاستمرارية من خلال قياس الاستقرار المالي ومؤشرات الاداء للمصارف عينة البحث . ووضع اجراءات لتدقيق الاداء المصرفي في ظل معايير التدقيق (٥٦٠ ، ٥٧٠) للإفصاح عن الاحداث الواقعة خلال فترة الجائحة وبعد فترة اعداد التقارير المالية والتي من المتوقع ان تؤثر في اداء المصارف عينة البحث . وفي ضوء الدراسة النظرية والعملية للبحث توصلت الباحثة الى مجموعة من الاستنتاجات منها تشير نتائج قياس الاستقرار والسلامة المالية للمصارف عينة البحث الى وجود ضعف بفاعلية الموجودات في تحقيق الأرباح وذلك لأن هدف اغلب المصارف هو تحقيق الامان بدلاً من المخاطرة وهذا يشير الى عدم نجاح ادارة المصارف في السياسات الاستثمارية وبالتالي التعرض للمخاطرة الناتجة عن عدم الاستقرار المالي واستناداً الى الاستنتاجات التي تم التوصل اليها تم تقديم مجموعة من التوصيات منها اعطاء الاهمية القصوى للمصارف التي تكون في حالة عدم الاستقرار المالي ودراسة الاسباب واتخاذ الاجراءات اللازمة لمعالجة الوضع المالي غير المستقر) .</p>	الخلاصة

جامعة بغداد			
المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية			أسم الكلية / المعهد
قسم الدراسات المحاسبية / محاسبة قانونية			القسم
رشا عبد الحسين طالب			أسم الباحث
أ.م.د. وفاء عبد الامير			أسم المشرف
			الأيمل
أستاذ	أستاذ مساعد	مدرس	مدرس مساعد
	√ دكتوراه		ماجستير
استخدام ديوان الرقابة المالية الاتحادي لدليل البرامج والسياسات ودوره في تحسين اداء الجهات الخاضعة للتدقيق على وفق معيار الانتوساي ٣١٠٠ بـحـث تطبيقي في المديرية العامة للمناهج			عنوان البحث
			السنة ٢٠٢٠
			اللغة العربية
تعد الوحدات العامة بالدولة المتمثلة بالهيئات والمؤسسات والاجهزة العامة ومنها ديوان الرقابة المالية الاتحادي مسؤولة عن تحقيق الاهداف العامة للدولة والمجتمع ككل كلا حسب اختصاصها ودورها. وان تحقيق الاهداف يعتمد بشكل اساسي على قدرة وكفاءة وحسن ادارة هذه الوحدات بجميع مستوياتها لتحقيق اهدافها وبما ان معظم هذه الوحدات لا تسعى الى تحقيق الربح وكثير منها يركز على تقديم الخدمات المتنوعة للمجتمع، لذا تبرز الحاجة الى قياس مستوى ادائها والوقوف على مدى نجاحها او فشلها في تحقيق الاهداف لذا تعد صحة الاجراءات المتعلقة بعملية تدقيق الاداء من العوامل الاساسية التي يتوقف عليها قياس الاداء والحكم على نجاح اداء الوحدة ومن هذه الوحدات المديرية العامة للمناهج احدى تشكيلات وزارة التربية ويهدف البحث الى تقويم اداء السياسات والبرامج في وزارة التربية المديرية العامة للمناهج على وفق دليل تقويم الاداء للبرامج والسياسات المعد			الخلاصة

من لدن محكمة التدقيق الهولندية وديوان الرقابة المالية الاتحادي للوقوف على النقاط الايجابية وتعزيزها والنقاط السلبية والحد منها والتعرف على المخاطر التي تتعرض لها الوحدات الاقتصادية واثرها في النشاط وعلاقتها بتدقيق الاداء وبيان اهمية تدقيق الاداء في تحسين اداء الوحدات الاقتصادية الخاضعة للرقابة وتقديم برنامج تدقيق وقد استخدمت الباحثة الاسلوب الوصفي التحليلي بهدف التوصل الى نتائج منطقية تدعم الفرضيات ومن اهم النتائج التي توصلت اليها الباحثة هي وجود نقص في الابنية المدرسية وعدم صلاحية بعضها وعدم تناسب اعداد المدارس مع تزايد اعداد الطلبة وهذا ولد تزايد في اعداد المدارس الضيف والمزدوج وتزايد اعداد الطلبة في الشعبة الواحدة وهذا له اثر كبير في عملية استيعاب وفهم المنهج الجديد وكذلك التأخر في توقيع عقود الطبع والتوزيع الخاصة بالكتب المدرسية للمنهج الجديد وتأخر وصولها الى الطلاب واثره في عملية اكمال المنهج الجديد ومن ثم تدني في نسب النجاح وقد قدمت الباحثة جملة من التوصيات ابرزها ضرورة توفير المدارس التي تتناسب مع اعداد الطلبة المتزايد وفك الازدواج بين المدارس وعدم التأخر في عملية توقيع العقود وعملية الطبع وتسليمها الى المدارس قبل بداية العام الدراسي الجديد.

الكلمات المفتاحية / دليل البرامج والسياسات , تقييم الاداء , السياسة العامة .

جامعة بغداد	
المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية	أسم الكلية / المعهد
قسم الدراسات المحاسبية / محاسبة قانونية	القسم
رغد رشيد بجاي	أسم الباحث
أ.د.موفق عبد الحسين	أسم المشرف
	الأيمل

الدرجة العلمية	مدرس مساعد	مدرس	أستاذ مساعد	أستاذ
	ماجستير		دكتوراه	
عنوان البحث	تدقيق مخاطر الائتمان المصرفي على وفق معيار الإبلاغ المالي الدولي IFRS9 بحث تطبيقي في مصرف الرافدين الادارة العامة -بغداد			
السنة	٢٠٢٠			
اللغة	العربية			
الخلاصة	<p>نتيجة التنوع والتجدد المستمر للنشاط المصرفي ولان النشاط الائتماني كان وما زال يحتل موقع العمود الفقري من الجسد من بين سائر الانشطة المصرفية الاخرى وهدف البحث الى اعداد برنامج تدقيق لمخاطر الائتمان وفق معيار الإبلاغ المالي الدولي IFRS9 عن طريق تصميم اجراءات تدقيق لمخاطر الائتمان تراعي متطلبات معايير التدقيق الدولية لتحليل وتقدير المخاطر الائتمانية وخسائرها المتوقعة ومن ثم الحكم على حقيقة الوضع المالي للمصرف في ظل تلك المخاطر واعتمد تطبيقه على استخدام الانموذج الرياضي وفق المعيار IFRS9 للتوصل الى نتائج تستند على اسس علمية وتكون اكثر دقة في احتساب المخاطر والخسائر الائتمانية المتوقعة لذا تناول البحث موضوع تدقيق مخاطر الائتمان المصرفي على وفق معيار الإبلاغ المالي الدولي IFRS9 وفي ضوء ذلك توصلت الباحثة الى مجموعة من الاستنتاجات ابرزها لم يجري المصرف اي تعديلات على السياسة الائتمانية تتوافق مع تغيرات البيئة الداخلية والخارجية ولاسيما معيار الإبلاغ المالي الدولي IFRS9 والتوصيات العمل على توفير متطلبات تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي IFRS9 لتحديد المخاطر والخسائر الائتمانية المتوقعة بدقة.</p>			

جامعة بغداد				
أسم الكلية / المعهد	المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية			
القسم	قسم الدراسات المحاسبية / محاسبة قانونية			
أسم الباحث	زينب فاضل عباس			
أسم المشرف	أ.م.د وفاء عبد الأمير			
الأيمل				
الدرجة العلمية	مدرس مساعد	مدرس	أستاذ مساعد	أستاذ

دكتوراه ✓	ماجستير	
<p>تدقيق آليات تحقق الإيراد واكتسابه ودوره في تحقيق الاستخدام الأفضل للموارد المتاحة في الشركات النفطية</p> <p>بحث تطبيقي في شركة الاستكشافات النفطية (شركة عامة)</p>		عنوان البحث
٢٠٢٠		السنة
العربية		اللغة
<p>تعد الإيرادات العامة الينابيع التي تستقي منها الدولة، وهي الاموال اللازمة لسد فقات العامة للدولة ولعوائد النفط دوراً كبيراً في التأثير على النشاط الاقتصادي، وتعد إيرادات واحدة من البنود المهمة من بين بنود التقارير المالية، نظراً لأنها تمثل إحدى مؤشرات الرئيسة الأكثر أهمية من وجهة نظر المستخدمين، وأن الممارسات المحاسبية اعتراف بالإيرادات لها تأثير عميق وشامل على التقارير المالية للوحدات الاقتصادية، تتمثل هذه الممارسات بثلاث مراحل هي (الاعتراف، القياس، الإفصاح) التي تتطلب بؤد مجموعة من المعايير والإرشادات المحاسبية التي تستلزم للوصول إلى تمثيل واقع أو الجوهر الاقتصادي للمعاملات المولدة للإيراد، وتعد المحاسبة عن الإيراد واحدة من أهم القضايا الشائكة والمثيرة للجدل والنقاش ولاسيما في الشركات النفطية التي تبق سياسة (المصاريف المتحققة+هامش ربح) التي ادت الى الاعتراف بإيرادات غير دقيقة من خلال ما يتناولته البحث، ويهدف البحث الى بيان الآلية المتبعة للاعتراف لإيراد في الشركات النفطية وبيان صدق وعدالة عرض القوائم المالية التي تعبر عن بجة النشاط بشكل دقيق في الشركة محل التطبيق ومن خلال دراسة وتحليل مفهوم اعتراف بالإيراد وانواعها ومدى تأثيرها على إيرادات ونفقات الدولة وبيان اثر استخدام بياسة المصاريف المتحققة زائد هامش الربح على الإيرادات المعترف بها من قبل شركة محل التطبيق ووفقاً لهذا الاساس عرضت الباحثة دراسة تطبيقية في شركة استكشافات النفطية وقد استخدمت الباحثة الاسلوب التحليلي بهدف التوصل الى نتائج طبقية تدعم الفرضيات لآيجاد الحلول الملائمة لمشكلات الدراسة في الجانب النظري ن خلال الاستعانة بالمصادر التي تشمل الأدبيات التي تناولت الموضوع وما تم نشره ن أبحاث ورسائل علمية ومقالات في الدوريات المتخصصة والقوانين والتشريعات ترتبطة بموضوع الدراسة، وان اهم النتائج التي توصلت اليها الباحثة ان قيام الشركة حتساب إيراداتها على اساس سياسة المصاريف المتحققة زائد هامش ربح ادى الى</p>		الخلاصة

اعتراف بأيرادات غير حقيقية وغير صحيحة. الذي ادى بدوره الى تحقيق ارباح غير حقيقية وتوزيعها بحسب النسب الواردة في قانون الشركات رقم (٢٢) لسنة ١٩٩٧ ن مقابل وعدم صدق وعدالة القوائم المالية للشركات النفطية المطبقة لهذه السياسة. دمت الباحثة جملة من التوصيات الى الشركة محل التطبيق استنادا الى النتائج التي صلت اليها كان ابرزها. وجوب تغيير السياسة المتبعة لاعترافها بايرادات غير حقيقية تأتي من زيادة التكاليف وعدم اظهار الخسائر (في حالة وجود خسائر، التوقف عن عمل). وضرورة وضع آلية سليمة للاعتراف بأيراد عقود تقديم خدمات الاستكشاف مسح والالتزام بالمعيار الدولي رقم (١٥ الايراد). لابد من اعادة النظر بقرار هيئة الرأي م (٢) لسنة ٢٠٠٢/ والمعتمد من قبل الشركة وقانون وزارة النفط المرقم (١٠١) م/ ١٩٧٦ من اجل ازالة التناقض بينهما.

جامعة بغداد			
المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية		أسم الكلية / المعهد	
قسم الدراسات المحاسبية / محاسبة قانونية		القسم	
عامر دايع		أسم الباحث	
أ.م.د. علي محمد ثجيل		أسم المشرف	
		الأيمل	
أستاذ	أستاذ مساعد	مدرس	مدرس مساعد
	دكتوراه ✓		ماجستير
دور المحاسب القضائي في تحقيق تكامل الاداء المحاسبي والقانوني (بحث تطبيقي لحالات مختارة من واقع المحاكم العراقية)			عنوان البحث
٢٠٢٠			السنة
العربية			اللغة
ان المحاسبة القضائية ليست مجالاً جديداً إذ يعود تاريخها لـ ٢٠٠ سنة وظهر الاهتمام بها وانتشارها في بعض البلدان كـ الولايات المتحدة وبريطانيا) في اوائل			الخلاصة

القرن العشرين لذا يتطلب ممن ارادوا الغوص في هذه المهنة عدة مهارات منها مهارة كتابة التقارير والاتصال الشفهي والكتابي بالإضافة الى المهارات التحليلية ومهارات اجراء المقابلة وتحليل البيانات وحل المشاكل ومعرفة قانون الضرائب والقانون الجنائي والمدني والخبرة باستخدام قانون بنفورد. إذ تجمع المحاسبة القضائية بين المعرفة المحاسبية والتدقيقية والقانونية ومهارات التحري للبحث عن الحقائق حول المسائل او الادعاءات والمطالبات التي يمكن ان تتعرض لها الشركات وان تطوير هذه المهنة تتطلب جهود مشتركة بين المؤسسات الاكاديمية والمؤسسات المهنية، بالشكل الذي يسهم في تطوير وتعزيز هذه المهنة. وأن تداخل العمل المحاسبي والقانوني لعدد من المدققين والقانونيين العاملين في ديوان الرقابة المالية الاتحادي أثناء أداء عملهم بصفتهم خبراء وممثلين عن الديوان أمام القضاء للوصول إلى حل بشأن المنازعات المعروضة أمامهم والمتعلقة بأمر محاسبية وتخصيصية، وهناك تناقض بين المدققين والقانونيين) في قرارات القاضي لحل النزاعات والمخالفات القانونية. مما يؤثر على دقة وصحة التفسيرات الناتجة وانعكاسها على موضوعية الحكم الصادر بشأن تلك المنازعات. لذا سعى البحث الى توضيح ماهية المحاسبة القضائية ومتطلباتها، مع تسليط الضوء عليها من خلال الفكر المحاسبي والقانوني، وكذلك استعراض أهم المهام والخصائص التي ينبغي ان يتمتع بها المحاسب القضائي، وإجراء دراسة لعينة مختارة من التقارير المعروضة أمام القضاء والتي يمثل ديوان الرقابة المالية الاتحادي دوراً واضحاً فيها بصفته خبير، والوقوف على النتائج الذي يفرزها البحث عن التعرف بالإداء المحاسبي والقانوني وبيان اهم العوامل التي من الممكن ان تؤثر على اتخاذ القرار ودور المحاسب القضائي في تحقيق التكامل بينهما. ولغرض تحقيق اهداف البحث قد افترضنا ان وجود محاسبين قضائيين مؤهلين ومتخصصين في أداء دورهم كخبراء وفاحصين ومستشارين يضمن مساعدة القضاء في إصدار حكم موضوعي وعادل بشأن المنازعات والمخالفات المالية والقانونية.

جامعة بغداد	
المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية	أسم الكلية / المعهد
قسم الدراسات المحاسبية / محاسبة قانونية	القسم
أ.م.د سعد سلمان عواد المعيني - أ.م.د محمود أسماعيل محمد	أسم الباحث

				أسم المشرف
				الأيمل
أستاذ	أستاذ مساعد	مدرس	مدرس مساعد	الدرجة العلمية
√ دكتوراه		ماجستير		
استعمال قواعد البيانات الترابطية (العلائقية) في بيئة أنظمة المعلومات المحوسبة وتأثيرها في تخفيض مخاطر الرقابة الداخلية (بحث تطبيقي في صندوق الأسكان العراقي)				عنوان البحث
				السنة
				اللغة
				الخلاصة
<p>نظراً للتطور الكبير الذي شهده العالم والمتغيرات السريعة التي حدثت في بيئة الأعمال باستعمال تكنولوجيا المعلومات ومدى تأثيرها في أنظمة الرقابة الداخلية لمواكبة هذه التطورات و مساعدتها في تحقيق الأهداف الرقابية ، تم تسليط الضوء في هذا البحث على أحد مكونات تكنولوجيا المعلومات وهي قواعد البيانات الترابطية (العلائقية) ودراسة تأثيرها على مخاطر البيئة الرقابية لأنظمة المعلومات المحوسبة ودورها في تقليل الإجراءات التي تتخذها الإدارة في مجال الرقابة الداخلية لمواجهة المخاطر تنبع أهمية هذا البحث من كونه يتناول أحد الموضوعات الحديثة التي تتعلق بإبراز دور أنظمة قواعد البيانات الترابطية (العلائقية) في خفض مخاطر الرقابة الداخلية لما تحويه من وسائل وضوابط رقابية بدل من الآلية القديمة التي تستعمل أنظمة الملفات التقليدية . و للبحث أهداف عدة أهمها أن استعمال قواعد البيانات العلائقية يساعد الإدارة في تقليل الجهد اللازم لوضع إجراءات للحد من مخاطر الرقابة الداخلية، وتطبيق ما جاء في الأدلة الدولية في مجال تصنيف وتقييم مخاطر الرقابة في بيئة الأنظمة المحوسبة ، ومقارنة مستوى مخاطر الرقابة بين أنظمة تستعمل قواعد البيانات الترابطية (العلائقية) وأنظمة تستعمل الملفات التقليدية.</p>				

--	--

جامعة بغداد			
المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية			أسم الكلية / المعهد
قسم الدراسات المحاسبية / محاسبة قانونية			القسم
علي رزاق علي			أسم الباحث
أ.م.د. علي محمد ثجيل المعموري - أ.م.د. محمود اسماعيل الجميلي			أسم المشرف
الأيمل			
أستاذ	أستاذ مساعد	مدرس	الدرجة العلمية
	دكتوراه ✓	ماجستير	
تأثير التكاليف غير متماثلة الاتجاه في ترشيد القرارات التشغيلية (دراسة تطبيقية في شركة واسط للصناعات النسيجية)			عنوان البحث
			السنة
			اللغة
			الخلاصة
يستند الفكر المحاسبي المتعارف عليه الى تبويب تكاليف الوحدة الاقتصادية الى تكاليف ثابتة واخرى متغيرة من خلال الفرضية التي تفسر هذا السلوك في تماثل السلوك للتكلفة في حالة التغيرات المتساوية في مستوى نشاط تلك الوحدة ارتفاعا او انخفاضاً ، ولكن الدراسات في المحاسبة الادارية اللاحقة قامت بتقديم دليلا في مدى اختلاف استجابة التكاليف لزيادة النشاط عن حالة انخفاضه ، إذ من الممكن ان تزيد التكاليف مع زيادة النشاط بمعدل أعلى او اقل من حالة الهبوط			

المكافئ في نشاط الوحدة الاقتصادية وأطلق على هذه الظاهرة سلوك التكاليف غير متماثلة الاتجاه، واستند هذا التفسير في القرارات المعتمدة لإدارة الوحدة الاقتصادية في تأجيل او التسريع في تعديل الموارد المحتفظ بها أو في استبعادها نتيجة انخفاض نشاط الوحدة الاقتصادية.

ويهدف البحث الى دراسة وتحليل التكاليف غير متماثلة لاتجاه وتأثير تطبيقه على متخذي القرارات التشغيلية، فضلا عن دراسة وتحليل مكونات وعناصر ومستلزمات التكاليف غير متماثلة الاتجاه وأهميتها في ترشيد القرارات التشغيلية. وتكمن اهمية البحث من أهمية تحديد التكاليف والرقابة عليها لتحقيق المسألة العادلة واتخاذ القرارات التشغيلية الرشيدة ،ولا سيما أهمية دراسة سلوك التكاليف غير متماثلة الاتجاه في ظل تغير الطلب على المنتجات. وتتمثل مشكلة البحث بوجود ضعف في دراسة التكاليف غير المتماثلة الاتجاه في ترشيد القرارات التشغيلية مما أثر سلبا على تحديد المسؤولية في الرقابة وتقييم الأداء على التكاليف. واستند الباحث لفرضية أن هناك تأثير للتكاليف غير متماثلة الاتجاه في الوحدات الاقتصادية التي تؤدي الى ترشيد القرار التشغيلي ، إذ توجد ظاهرة لسلوك التكاليف غير متماثلة الاتجاه في بعض بنود التكاليف في الوحدات الاقتصادية. وقد تم اختيار شركة واسط للصناعات النسيجية في محافظة واسط كونها ملائمة لدراسة سلوك التكاليف غير المتماثلة الاتجاه للتكلفة ومن جهة اخرى هي شركة من شركات القطاع العام.

جامعة بغداد	
المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية	أسم الكلية / المعهد
قسم الدراسات المحاسبية / محاسبة قانونية	القسم
علي عبد الواحد خلف	أسم الباحث

أ.م.د. علي محمد ثجيل المعموري			أسم المشرف
			الأيمل
أستاذ	أستاذ مساعد	مدرس	الدرجة العلمية
	دكتوراه ✓	ماجستير	
تدقيق التعاقدات في الصناعة الفندقية على وفق معيار التدقيق الدولي ٤٤٠٠ "الخدمات ذات العلاقة" برنامج تدقيق مقترح (بحث تطبيقي في عينة من الشركات الفندقية في بغداد)			عنوان البحث
			السنة
			اللغة
			الخلاصة
<p>ج من الواضح إتجاه العراق نحو العالمية في المجال المحاسبي لتطبيق المعايير الدولية لمؤسسات والشركات مما يتطلب إحداث تغييرات وتبني برامج جديدة وتطوير الإجراءات بديلة في التدقيق على وفق المعايير الدولية للإرتقاء بمهنتي المحاسبة والتدقيق . ومن المنطلق جاء البحث يهدف لإعداد برنامج تدقيق يستند في إجراءاته على معيار التدقيق لي (٤٤٠٠) لتدقيق التعاقدات في الصناعة الفندقية وتصميم دليل مقترح لتقرير ائق المكتشفة على وفق المعيار المذكور وبما لايتعارض مع الدليل المحلي رقم (٢) جم مع التوجهات الجديدة بشأن ضرورة تبني المعايير الدولية في البيئة العراقية أو فق معها، إذ تركزت مشكلة البحث بعدم وجود برنامج كفوء لتدقيق التعاقدات في باعة الفندقية يستند في إجراءاته على المعايير الدولية للتدقيق لتسهم في الحصول على إثبات حاكمة لإكتشاف الحقائق وعرضها بالتقارير الخاصة بذلك ، وقد تم من خلال ث تسليط الضوء على الفروقات بين التدقيق وفق ارتباطات التأكيد والتدقيق وفق المعيار نور وماهي المسؤولية المترتبة وفق ذلك ، واستند البحث على فرضية رئيسية مفادها عتماد معيار التدقيق الدولي (٤٤٠٠) التكاليف بانجاز إجراءات متفق عليها تتعلق لومات المالية لتدقيق التعاقدات في الصناعة الفندقية يؤثر بشكل ايجابي بإكتشاف ائق والتفاصيل المستندة على أدلة الاثبات . وفي ضوء ما تم في الدراسة النظرية فقد</p>			

<p>صميم برنامج مقترح لتدقيق التعاقدات في الصناعة الفندقية على وفق معيار التدقيق ي (٤٤٠٠) وتصميم دليل مقترح لتقرير الحقائق المكتشفة على وفق المعيار المذكور تطبيقهما في الجانب العملي من البحث . وقد توصل الباحث الى مجموعة من نتائج والتوصيات التي تتعلق بموضوع البحث وعينته المختارة ، شركة فندق بغداد لي / مساهمة مختلطة وشركة فندق فلسطين الدولي/ مساهمة مختلطة ، ومن ابرز نتائج ان استخدام برنامج تدقيق يستند في إجراءاته على معيار التدقيق الدولي (٤٤٠٠) لتدقيق التعاقدات في الصناعة الفندقية ودليل تقرير على وفق المعيار المذكور من الحقائق المكتشفة في تقرير مراقب الحسابات يحقق اهداف التدقيق بناءً على جدات البيئة الرقابية ومتغيراتها وقد خلصت الدراسة الى العديد من التوصيات من أهمها ورة تبني اسلوب تدقيق على وفق المعيار الدولي (٤٤٠٠) لتدقيق التعاقدات في اعة الفندقية بما يخدم مراقب الحسابات والادارة والمستخدم المحدد وبالتالي يخدم جميع تخدمين بشكل عام .</p>	
---	--

جامعة بغداد			
المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية			أسم الكلية / المعهد
قسم الدراسات المحاسبية / محاسبة قانونية			القسم
فالح ماجد حسن			أسم الباحث
ا.د. صبيحة برزان العبيدي			أسم المشرف
			الأيمل
أستاذ	أستاذ مساعد	مدرس	مدرس مساعد
	دكتوراه ✓		ماجستير
"تدقيق الإفصاح والشفافية على وفق مؤشرات S&P وأثره في الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية."			عنوان البحث
(بحث تطبيقي في عينة من المصارف الخاصة العراقية المدرجة في سوق العراق			

للأوراق المالية)	
٢٠٢٠	السنة
العربية	اللغة
<p>تتطلع البلدان إلى اجتذاب المستثمرين والمساهمين وهؤلاء في اغلب الاحيان لا يعلمون ما يجري داخل المصرف ولا يملكون سلطة على الادارة في الحصول على ما يحتاجونه من معلومات فيعتمدون في قراراتهم على ما يتم الافصاح به من معلومات لذلك زاد الاهتمام في السنوات الاخيرة بموضوع الافصاح والشفافية وعليه فان مشكلة البحث تنطلق من عدم وجود برنامج خاص لتدقيق الافصاح والشفافية في المصارف التجارية على وفق مؤشرات S&P وهذا بدوره يؤثر في الخصائص النوعية الرئيسية للمعلومات المحاسبية المتمثلة في خاصيتي الملائمة والتمثيل الصادق، وبالتالي يؤثر في قرارات مستخدمي تلك المعلومات. ولأهمية هذه المشكلة فقد اختار الباحث هذا الموضوع في محاولة لوضع حلول لها، إذ يرى ان حل المشكلة يتم عبر افتراض (ان وجود برنامج خاص بتدقيق الافصاح والشفافية على وفق مؤشرات S&P يؤثر في الخصائص النوعية الرئيسية للمعلومات المحاسبية). ويهدف البحث إلى التعرف على نسب الافصاح والشفافية وفقا لمؤشرات S&P. وأهميتها في عرض المعلومات المحاسبية بشفافية ودرجة التزام المصارف عينة البحث بهذه المؤشرات واعداد برنامج تدقيق مقترح لتدقيق الافصاح والشفافية وفقا لمؤشرات S&P في المصارف عينة البحث. وبالتالي إبراز تأثير نسب شفافية الافصاح وفقا لمؤشرات S&P في الخصائص النوعية الرئيسية للمعلومات المحاسبية المتمثلة في الملائمة والتمثيل الصادق. وتوصل الباحث الى مجموعة من الاستنتاجات ابرزها، ضعف نسب الافصاح والشفافية في التقرير السنوي للمصارف الخاصة العراقية وفق مؤشرات S&P يعود الى انها تتضمن فقرات ومحاور لا تفصح عنها المصارف الخاصة العراقية لانها ملتزمة بالافصاح عن المعلومات التي نصت عليها القوانين وقسم كبير من هذه الفقرات والمحاور لا ينص عليها القانون العراقي، وإن نسب الافصاح والشفافية في القوائم المالية للمصارف عينة البحث المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية ضعيف خلال مدة البحث من ٢٠٠٩ لغاية ٢٠١٨ وبالرغم من وجود عدد من الهيئات المستقلة والجهات الاشرافية التي تلزم الادارات بالالتزام بالافصاح والشفافية</p>	الخلاصة

<p>ومكافحة الفساد الاداري والمالي ولكن هناك قصور في تطبيق التشريعات المتعلقة بالافصاح والشفافية. ويوصي الباحث بضرورة العمل على قياس الافصاح والشفافية وفقاً لمؤشرات (S&P) سنوياً من قبل هيئة الاوراق المالية العراقية كموجه لرقابة ادارات المصارف وإيجاد وسائل وطرائق تلزم المصارف على زيادة مستوى الافصاح والشفافية خدمة لمصالح الجهات المستفيدة لتساعدهم في اتخاذ القرارات وتعميم قواعد الشفافية والافصاح لتشمل كافة الشركات بالإضافة إلى الشركات المدرجة في سوق العراق للاوراق الماليه، والعمل على خلق بيئة لاستقطاب الشركات للدخول في السوق.</p>	
--	--

جامعة بغداد				
المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية			أسم الكلية / المعهد	
قسم الدراسات المحاسبية / محاسبة قانونية			القسم	
مطلق حمد محمد			أسم الباحث	
أ.م.د. سعد سلمان عواد			أسم المشرف	
			الأيمل	
أستاذ	أستاذ مساعد	مدرس	مدرس مساعد	الدرجة العلمية
	دكتوراه ✓		ماجستير	
القيمة المضافة للتدقيق الداخلي ودورها في تحقيق الدعائم الأساسية لحوكمة المؤسسات العامة (بحث تطبيقي في عينة من تشكيلات وزارة الموارد المائية)			عنوان البحث	
			السنة ٢٠٢٠	
			اللغة العربية	
تساهم القيمة المضافة للتدقيق الداخلي بشكل كبيراً في اضافة قيمة للمؤسسة ، الا ان أغلب ادارات الوحدات الاقتصادية في العراق أهملت دور التدقيق الداخلي والقيمة المضافة التي يمكن أن يحققها لتلك المؤسسات ، كون مصطلح القيمة المضافة للتدقيق الداخلي مصطلح غامض نسبياً من منطلق ان ما لا يمكن قياسه يصعب تحديده، ولعل المقاييس الوصفية له هو مدى الالتزام بمعايير التدقيق الدولية (IIAS) . في حين تنظر هذه الإدارات الى عمل التدقيق الداخلي بأنه عمل نمطي			الخلاصة	

تستلزمه فقط الاحتياجات الهيكلية للعمل الإداري ، وانسحب ذلك على أجهزة التدقيق الداخلي ذاتها ، وبذلك تكمن مشكلة البحث في عدم استناد أجهزة التدقيق الداخلي على معايير مهنية ومنها معايير التدقيق الداخلي الدولية (IIAS) وبالتالي عدم قدرتها في اضافة قيمة وانعكاس ذلك على قيمة المؤسسات وحوكمتها. ويهدف البحث الى دراسة القيمة المضافة التي يحققها التدقيق الداخلي ومتغيراته للوحدات الاقتصادية ودورها في تحقيق الدعائم الاساسية لحوكمة المؤسسات المتمثلة بـ (وضوح اهداف المؤسسة ، الاستقلالية ، الشفافية ، المسؤولية ، المساءلة والانسباط ، العدالة والانصاف ، فضلاً عن مساعدة الادارة على تحسين اعمالها بشكل مستمر بدلاً من النظرة التقليدية للتدقيق التي تركز على مدى الالتزام بالسياسات والاجراءات المقررة، لاسيما بعد تفشي ظاهرة الفساد المالي والإداري وتفرد الإدارات في اتخاذ قراراتها دون الاخذ بنظر الاعتبار آراء اصحاب المصالح ، لذا تم الوقوف في الجانب العملي على دور القيمة المضافة للتدقيق الداخلي وتأثيرها في تحقيق دعائم الحوكمة في وزارة الموارد المائية العراقية وبعض تشكيلاتها ، من خلال الاعتماد على معايير التدقيق الدولية لوضع فقرات على دور القيمة المضافة للتدقيق الداخلي وتأثيرها في تحقيق دعائم الحوكمة في وزارة الموارد المائية العراقية وبعض تشكيلاتها ، من خلال الاعتماد على معايير التدقيق الدولية لوضع فقرات تمثل اساس لقياس مدى استيفاء محاور التدقيق الداخلي من عدمه، كما تم الاعتماد على ميثاق الحوكمة الرشيدة للشركات العامة الصادر من مجلس الوزراء لجمهورية العراق لسنة ٢٠١٧ ، ومبادئ منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD) كأساس لوضع أبعاد تمثل قياس محاور دعائم حوكمة المؤسسات واعتمد الباحث على الأوزان الترجيحية بدلاً من الأوزان المباشرة لتحديد القيمة المضافة للتدقيق الداخلي وتحقيق الدعائم الاساسية للحوكمة ، واستخدم الباحث التحليلي الاحصائي لقياس العلاقة بين متغيرات البحث وتوصل الى مجموعة من الاستنتاجات لعل أهمها يضيف التدقيق الداخلي قيمة للوحدات الاقتصادية ، تلعب القيمة المضافة للتدقيق الداخلي دوراً كبيراً في تحقيق دعائم حوكمة المؤسسات ، وعلى وفق الاستنتاجات التي تم التوصل اليها في البحث تم تقديم مجموعة من التوصيات أهمها الزام أجهزة التدقيق الداخلي في المؤسسات بتبني معايير التدقيق الداخلي الدولية لزيادة كفاءة وفاعلية هذه الاجهزة بتحقيق ميثاقها الذي اقرته الادارة العليا ، وضرورة التدريب المستمر لأجهزة وملاكات التدقيق الداخلي لمواكبة الأساليب الحديثة للتدقيق الداخلي في الدول المتقدمة، فضلاً عن تفعيل القوانين والانظمة التي تساعد التدقيق الداخلي على تحقيق اهدافه واهداف الحوكمة لمؤسسات الدولة.

جامعة بغداد

المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية

أسم الكلية / المعهد

قسم الدراسات المحاسبية / محاسبة قانونية				القسم
احمد جاسم جلوب				أسم الباحث
أ.د. عامر محمد سلمان				أسم المشرف
				الأيمل
أستاذ	أستاذ مساعد	مدرس	مدرس مساعد	الدرجة العلمية
	√ دكتوراه	ماجستير		
انعكاس تبني معايير المحاسبة الدولية لتكاليف عقود الخدمة النفطية على القياس والافصاح المحاسبي بحث تطبيقي في شركة نفط ميسان (شركة عامة)				عنوان البحث
٢٠٢٠				السنة
العربية				اللغة
<p>يسعى البحث الى الخوض في عقود الخدمة النفطية بشكل عام وعقود الخدمة النفطية في العراق وشركة نفط ميسان بشكل خاص التي تحمل التكاليف الرأسمالية والتشغيلية الى كشف العمليات النفطية في شركة نفط ميسان للتعرف على مدى توافر متطلبات المعايير المحاسبية والابلاغ المالي الدولي فيها ثم اقتراح معالجات محاسبية وتطبيقها لعينة البحث ، فضلا عن بيان تأثير الارباح بالجهد الوطني وجهود الشركات الاجنبية على بعض النسب المالية.</p> <p>افترض البحث أن توفير المتطلبات الاساسية لتبني معايير المحاسبة والابلاغ المالي الدولية والقيود المحاسبية المقترحة لعقود الخدمة النفطية في البيئة العراقية يؤدي الى القياس والافصاح السليم</p> <p>القائمة المركز المالي ونتيجة النشاط).</p> <p>وتتبع اهمية البحث من اهمية القطاع النفطي في العراق اذ تشكل الموارد النفطية نسبة ٩٠٪ من الموازنة العامة للدولة ، لذا تم الاعتماد على الشركات الاجنبية لتطوير الحقول النفطية مما يتطلب تحليل عقود الخدمة وفق متطلبات معايير المحاسبة الدولية في الشركة عينة البحث التي كانت من اهم اهداف البحث التي تضاف الى الاهداف الأخرى المتمثلة في التعرف على عقود الخدمة بشكل عام وفي العينة العراقية ولعينة البحث بشكل خاص ، واقتراح معالجات محاسبية وبيان اثرها على قائمة المركز المال ونتيجة النشاط، اضافة إلى احتساب بعض المؤشرات الأداء ومقارنة الإيرادات المتحققة من حقول الانتاج بواسطة الجهد الوطني وحقول عقود الخدمة المنفذة من قبل الشركات الاجنبية</p>				الخلاصة

جامعة بغداد			
المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية			أسم الكلية / المعهد
قسم الدراسات المحاسبية / محاسبة قانونية			القسم
راغب فخري عطية			أسم الباحث
ا.م.د.محمود اسماعيل – أ.د. عبد الصاحب نجم			أسم المشرف
			الأيمل
أستاذ	أستاذ مساعد	مدرس	مدرس مساعد
	√ دكتوراه		ماجستير
دور المدقق الخارجي في تقويم اداء المصارف المطبقة لانظمة تكنولوجيا المعلومات (IT)(بحث تطبيقي)			عنوان البحث
			السنة
			اللغة
			الخلاصة
<p>لغرض مواكبة التطورات الحاصلة في البيئة الخارجية وما تشهده من ثورة واسعة في مجال تكنولوجيا المعلومات، اتجهت العديد من المصارف الى ادخال أنظمة تكنولوجيا المعلومات في انشطتها وخدماتها المصرفية المقدمة، اذ يعد القطاع المصرفي هو من أكثر القطاعات استخداماً لتكنولوجيا المعلومات في اداءه لأعماله، حيث شكلت التكنولوجيا عاملاً محفزاً لأجراء التغييرات في الهيكل التنظيمي وأداء الأنشطة والعمليات وتدفق البيانات والتي اثرت بشكل كبير في تحسين مستوى جودة اداء الانشطة المصرفية الالكترونية من خلال تخفيض التكاليف واختصار الوقت وتحسين عملية اتخاذ القرار فضلاً عن تقديم الخدمات والمنتجات المصرفية باستخدام الأساليب والتقنيات الحديثة والتي تساعد على جذب المزيد من الزبائن من خلال استحداث وسائل الدفع الالكتروني وعمليات التحويل المالي والمصارف الالكترونية، اذ أصبح استخدام تكنولوجيا المعلومات في اداء الانشطة المصرفية يشكل ميزة تنافسية للمصرف في سوق العمل المصرفي تعزز من مكانته، الا ان ادخال التكنولوجيا في الانظمة المصرفية ترتب عليه اختلاف في اساليب الرقابة والتقارير المرفوعة حول الكيفية التي تدار بها موارد تكنولوجيا المعلومات ومدى تحقيق الاقتصادية والكفاءة والفاعلية في استخدامها في ظل عدم وجود معايير وآليات قياس لتقويم الاداء في بيئة تكنولوجيا المعلومات المصرفية، اذ يحتاج أصحاب المصلحة معايير وآليات قياس لتقويم الاداء في بيئة تكنولوجيا المعلومات المصرفية، اذ يحتاج</p>			

<p>أصحاب المصلحة الى فرض الرقابة والاشراف على اداء الادارة التنفيذية ومدى قدرتها على استخدام موارد تكنولوجيا المعلومات باتجاه تحقيق اهدافها وتحسين مستوى جودة الأداء للعمل المصرفي وحاجتها الى جهة خارجية مستقلة مؤهلة يسند لها مهمة تقويم أداء نظم تكنولوجيا المعلومات، وهنا يأتي هدف البحث لغرض تسليط الضوء على دور المدقق الخارجي كجهة خارجية مستقلة وحيادية تمتلك الخبرة الكافية والتأهيل العلمي والعملية والتي يسند لها مهمة تقويم الاداء، وذلك بناءً على تكليف خاص بموجب شروط يتم الاتفاق عليها وتحدد بموجبها المحاور التي تخضع للتقييم، بالاستناد إلى اقتراح معايير فنية مصاعة وفق المواصفات القياسية والمعايير والادلة المعتمدة في مجال تكنولوجيا المعلومات ومن ضمنها (٥- COPIT دليل حوكمة تكنولوجيا المعلومات، ٢٠٠١، ١٥٢٣، ٢٠٠٤، ١٥٥٠٤، ISO/IEC 27001,38500)، واعداد تقرير مختصراً بأهم الملاحظات ونقاط الضعف المشخصة في اداء المصرف والتوصيات والخطول المقترحة وتقديمه لأصحاب المصلحة لغرض اتخاذ الاجراءات التصحيحية باتجاه تحسين مستوى جودة الأداء للعمل المصرفي.</p>	
--	--

جامعة بغداد			
المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية			أسم الكلية / المعهد
قسم الدراسات المحاسبية / محاسبة قانونية			القسم
قاسم جلوب منشد			أسم الباحث
أ.د. فيحاء عبد اله يعقوب			أسم المشرف
			الأيمل
أستاذ	أستاذ مساعد	مدرس	الدرجة العلمية
	دكتوراه	ماجستير	
جودة التدقيق وتأثيره في جودة الابلاغ المالي بحث تطبيقي في عينة من الشركات المساهمة الخاصة المدرجة في سوق العراق للاوراق المالية			عنوان البحث
٢٠٢٠			السنة
العربية			اللغة
تكمن مشكلة البحث في قياس مدى تأثير جودة التدقيق في جودة الابلاغ المالي والذي يشمل (جودة الارباح ، جودة تطبيق المعايير ، جودة المعلومات المحاسبية			الخلاصة

لعينة من الشركات المساهمة الخاصة المدرجة في سوق العراق للاوراق المالية ، وشملت عينة البحث (١٤) شركة مساهمة خاصة مدرجة ومستمرة في اصدار قوائمها المالية للفترة من ٢٠١٠-٢٠١٨) فضلاً عن شركات ومكاتب التدقيق المكلفة بتدقيق هذه الشركات والبالغ عددها (١٨) شركة او مكتب تدقيق ، اعتمد البحث على اربع نماذج رئيسية للقياس ، حيث يعكس النموذج الأول العلاقة المفترضة بين المتغيرات المستقلة والمتمثلة في خصائص جودة التدقيق حجم وسمعة شركة او مكتب التدقيق والتخصص في نشاط العميل وفترة الاحتفاظ بالعميل واجمالي موجودات العميل والعائد على الموجودات للعميل وقياس مدى تأثيرها على المتغير التابع الرئيس والمتمثل بجودة الابلاغ المالي وبمداخله الثلاث (جودة الارباح وجودة تطبيق المعايير وجودة المعلومات المحاسبية) وتم اعتماد انموذج (Jones ١٩٩١) المعدل من قبل (Dechow et al. ١٩٩٥) لقياس جودة الارباح من خلال قياس المستحقات الكلية والمستحقات الاختيارية والمستحقات غير الاختيارية، وتم الاعتماد على مقياس (Tobin's Q) لقياس جودة تطبيق المعايير الدولية (IFRS) على وفق صيغة Chung & Pritt ١٩٩٤ من خلاله يتم قياس القيمة السوقية للمصرف وهل هي أعلى او اقل من قيمة موجوداته وبالتالي التعرف على جودة تطبيق المعايير، السوقية للمصرف وهل هي أعلى او اقل من قيمة موجوداته وبالتالي التعرف على جودة تطبيق المعايير، ولقياس جودة المعلومات المحاسبية في أثناء التعرف على مدى الافصاح عن المعلومات المالية وغير المالية والتي تحقق جودة ابلاغ مالي عالي وبإجراء عملية التحليل الاحصائي لتلك المعلومات من خلال الحصول على نسب الافصاح الاختياري لكل شركة وذلك بقسمة عدد العناصر التي أفصح عنها على مجموع العناصر الموجودة في قائمة الافصاح . وتم الاعتماد على البرنامج الاحصائي (SPSS) لتحليل البيانات والوصول الى النتائج، وقد توصل البحث الى عدد من الاستنتاجات أهمها : ١. وجود جودة التدقيق لشركات ومكاتب التدقيق التي دققت الشركات المدرجة في سوق العراق للاوراق المالية ، ووجود دلائل هامة احصائيا بشأن ممارسة بعض الشركات العراقية لادارة الارباح ووجود ضعف في تحقيق جودة تطبيق المعايير ووجود جودة معلومات محاسبية للشركات المدرجة في سوق العراق للاوراق المالية.